Concerned Country

State of Palestine

Permanent Observer Mission to the United Nations

Geneva

دولة فلسطين

البعثة المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة

جنيف

كلمة دولة فلسطين في البند الثالث

اثناء الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص حول الحق في السكن اللائق

الدورة العادية الثانية والعشرون

لمجلس حقوق الانسان

جنيف 4 أذار 2013

التأكد عند الادلاء

96,route de Vernier – case postale 236 – 1219 Châtelaine / Geneva

Tél.+41 22 796 76 60 – Fax +41 22 796 78 60 E-mail: palestine.un@bluewin.ch

السيد الرئيس

بداية، يرحب وفد دولة فلسطين بالسيدة راكيل رولنيك المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، كما ونتقدم بالشكر الجزيل للسيدة المقررة الخاصة وفريقها على التقرير الشامل والوافي المتعلق بتقييم حالة الحق في السكن اللائق داخل اسرائيل ودولة فلسطين المحتلة، هذا التقرير الذي عكس ملاحظاتها واستنتاجاتها بعد زيارتها القطرية لكلا الدولتين خلال الفترة من 30 كانون الثاني الى 12 من شباط 2012 .

السيد الرئيس

السيدة المقررة الخاصة

يثمن وفد فلسطين التقرير المرفوع امامنا اليوم ويدعو مجلس حقوق الانسان الى تبنيه وتدعيم الملاحظات والاستنتاجات الختامية الواردة فيه ويطالب كافة الاطراف المعنية بما فيها المجتمع الدولي بالعمل على تنفيذ ما ورد فيه من توصيات لما لذلك من أهمية في حماية الحق في السكن اللائق والحد من الانتهاكات التي تستمر اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال المضي بها بشكل ممنهج ومنظم على مدار الساعة ضد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها تلك الواردة في العهدين الدوليين والتي تحد من التمتع الأمثل بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق.

وفي هذا الخصوص فقد لاحظ وفد فلسطين الاستنتاجات الواردة في التقرير خاصة تلك المتعلقة بالسياسات العامة ونماذج المركزية والتخطيط لاسرائيل القوة القائمة بالاحتلال التي تتجاهل الحقوق الواردة في المواثيق والعهود الدولية واستمرارها في تخصيص موارد مالية وتقنية عامة وضخمة لزيادة التوسع الاستيطاني في دولة فلسطين المحتلة، الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحا للقانون الدولي ويتسبب في زيادة التدهور الحاصل على الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال ونتوافق مع المقررة الخاصة بأنه ينبغي لها أن تقوم بتغيير هذه السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في تعميق الاحتلال بدلا من تعزيز السلام.

علاوة على ذلك، فان نظام التخطيط والتعمير والاراضي الاسرائيلي ينتهك الحق في السكن اللائق فهو كما أشارت المقررة الخاصة بوضوح، يعتبر بالنظام التمييزي الذي يحول دون تمتع الخاضعين لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي بأكثر حق أساسي من حقوق الانسان في السكن اللائق في اطار من الكرامة والمساواة، وعليه فاننا ندعو مجلسنا الموقر الطلب من اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال أن تعيد النظر في الاطار القانوني الاسرائيلي المتصل في السكن اللائق واصلاحه لضمان توفير الحماية لهذا الحق بجميع عناصره والغاء كافة التشريعات والانظمة المتصلة بالحق في السكن اللائق التي لا تمتثل في تطبيقها لمبدأ عدم التمييز على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي أصبحت اسرائيل طرفا فيها وضرورة موائمة تشريعاتها مع المعايير والمقاييس الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

السيد الرئيس

نجدد دعوتنا لمجلس حقوق الانسان والهيات الدولية المعنية الأخرى العمل على الزام اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال احترام القانون الدولي لضمان امتثالها وانصياعها للتوصيات الهامة الواردة في تقرير المقررة الخاصة والتقارير الأممية الأخرى ذات الصلة وأهمها احترام وحماية واعمال الحق في السكن للشعب الفلسطيني الذي لا تزال تستمر في احتلاله لأرضه وذلك عن طريق الوقف الفوري لجميع عمليات الهدم والاخلاء للمتلكات الفلسطينية العامة والخاصة وبشكل خاص في القدس الشريف وما حوله، ووقف عمليات الحفر والتنقيب أسفل المسجد الأقصى والمواقع الدينية والأثرية والتاريخية الاسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، ووقف انشاء وتوسيع جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وتنفيذ الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، ورفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة المحتل فيما يتعلق كذلك بجميع الواردات ومواد البناء وتسيير عمل الجهات الدولية المانحة الداعمة لاعادة اعمار وتأهيل ما دمرته قوات الاحتلال الاسرائيلي في عملياتها العسكرية المستمرة .

وفي الختام نود أن نستفسر من المقررة الخاصة عن السبل والادوات الدولية الكفيلة بالزام اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال في تنفيذها وضمان تنفيذها لواجباتها والتزاماتها القانونية تجاه الحق في السكن اللائق للشعب الفلسطيني وبشكل خاص ما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقريرها.

وشكرا السيد الرئيس